# المستجدات العصرية في القانون الإداري: من الرقمنة إلى الذكاء الاصطناعي

تأليف د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

## الاهداء

الى روح امي وابي الطاهره داعيا لهم الله بالرحمه والمغفره والفردوس الاعلي يارب العالمين

والي ابنتي الحبيبه قره عيني صبرين المصريه الجزائريه جميله الجميلات التي تجمع بين جمال نهر النيل الخالد وعظمه الاهرامات وجمال شط المتوسط

وجبال الاوراس الشامخه داعيا الله لها بالصحه والخير والسعاده والبركه يارب العالمين

الفهرس

المقدمة

الفصل الأول التحول الرقمي للإدارة العامة: الأسس والمبادئ

الفصل الثاني المسؤولية الإدارية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي

الفصل الثالث حوكمة الإدارة الرقمية: الشفافية والمساءلة

الفصل الرابع الضبط الإداري للأمن السيبراني والتحديات القانونية

الفصل الخامس مشروعية القرارات الإدارية التلقائية الصادرة عن الخوارزميات

الفصل السادس التعاقد الإلكتروني في العقود الإدارية: الأحكام والتطبيقات

الفصل السابع آليات مكافحة الفساد في العقود الإدارية للمشاريع الكبرى

الفصل الثامن الرقابة القضائية على قرارات سحب اليد وإيقاف الموظفين

الفصل التاسع نظرية سحب القرارات الإدارية: دراسات مقارنة حديثة

الفصل العاشر حماية الحقوق الرقمية للمواطنين في مواجهة الإدارة الإلكترونية

الفصل الحادي عشر الشفافية في القرارات الإدارية الإلكترونية وحق الوصول للمعلومات

الفصل الثاني عشر فعالية القضاء الإداري في ظل التحول الرقمي

الفصل الثالث عشر التحديات القانونية للبيانات الضخمة في العمل الإداري

الفصل الرابع عشر المسؤولية عن انتهاكات الخصوصية في الأنظمة الإدارية الرقمية

الفصل الخامس عشر الذكاء الاصطناعي التفسيري وحق المواطن في فهم القرارات الإدارية

الفصل السادس عشر العقود الذكية وتطبيقاتها في التعاقد الإداري

الفصل السابع عشر الرقابة على خوارزميات التوظيف والترقيات في الوظيفة العامة

الفصل الثامن عشر الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد في الإدارة الرقمية

الفصل التاسع عشر التعاون الدولي في مكافحة الجرائم الإلكترونية الإدارية

الفصل العشرون نحو قانون إداري رقمي موحد: رؤية مستقبلية

الختام

## المقدمة

يشهد القانون الإداري في العصر الراهن تحولات جذرية غير مسبوقة بفعل الثورة الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي التي أعادت تشكيل علاقة المواطن بالإدارة العامة وأثارت إشكاليات قانونية معقدة تتطلب اجتهاداً فقهياً وقضائياً مستمراً فإن الرقمنة لم تعد مجرد أداة تسهيلية للإدارة بل أصبحت بيئة عمل جديدة تفرض إعادة النظر في المفاهيم التقليدية للقرار الإداري والعقد الإداري والمسؤولية الإدارية والرقابة القضائية ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب

الذي يسعى إلى تحليل معمق لأبرز المستجدات العصرية في القانون الإداري من منظور مقارن يجمع بين التشريعات المصرية والجزائرية والفرنسية والمعايير الدولية بهدف تقديم رؤى عملية تساعد القضاة والمحامين والمشرعين في مواكبة هذه التحولات وضمان حماية الحقوق والحريات في الفضاء الرقمي فإننا أمام تحديات حقيقية تتعلق بمشروعية القرارات الآلية ومسؤولية الإدارة عن أخطاء الخوارزميات وشفافية الأنظمة الرقمية وفعالية الرقابة القضائية في بيئة تقنية معقدة وهذا الكتاب هو محاولة جادة لتقديم مرجع أكاديمي وتطبيقي متكامل يخدم الباحثين والممارسين في فهم ديناميكيات القانون الإداري الرقمي لتحقيق التوازن بين كفاءة الإدارة الحديثة وضمانات حقوق الإنسان في عصر التحول التقني المتسارع

## الفصل الأول

## التحول الرقمي للإدارة العامة: الأسس والمبادئ

يُعد التحول الرقمي للإدارة العامة من أهم التطورات المؤسسية في القرن الحادي والعشرين حيث ينتقل العمل الإداري من النمط التقليدي الورقي إلى البيئة الرقمية المتكاملة التي تعتمد على البيانات الإلكترونية والخدمات عن بعد فإن هذا التحول لا يقتصر على مجرد أتمتة الإجراءات بل يتطلب إعادة هندسة العمليات الإدارية وتطوير الأطر القانونية المنظمة لها وتتمثل الأسس القانونية للتحول الرقمي في مبدأ المشروعية الرقمية الذي يوجب أن تخضع كل ممارسة إدارية إلكترونية للقانون وأن تحترم الضمانات الإجرائية المقررة للمواطنين ومبدأ المساواة الرقمية الذي يضمن وصول جميع الفئات للخدمات الإلكترونية دون تمييز ومبدأ الشفافية الذي يفرض إتاحة المعلومات الإدارية بشكل واضح وميسر ومبدأ حماية البيانات الذي يلزم الإدارة بحماية المعلومات الشخصية للمتعاملين من التسرب أو الاستغلال وتختلف التشريعات العربية في تنظيم التحول الرقمي ففي مصر صدر قانون التوقيع الإلكتروني وقانون مكافحة الجرائم المعلوماتية وفي الجزائر تم إقرار قانون المعاملات الإلكترونية بينما في فرنسا يوجد إطار تشريعي متطور للحكومة الرقمية

ويشكل غياب الإطار القانوني المتكامل تحدياً رئيسياً يعيق فعالية التحول الرقمي ويثير مخاوف مشروعة حول حماية الحقوق في البيئة الإلكترونية وإن فهم الأسس والمبادئ المنظمة للإدارة الرقمية هو المدخل الصحيح لاستيعاب باقي المستجدات القانونية في هذا المجال الحيوي الذي يمس حياة الملايين من المواطنين يومياً

الفصل الثاني

المسؤولية الإدارية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي

تثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العمل الإداري إشكاليات قانونية معقدة حول تحديد المسؤولية عند وقوع أضرار ناتجة عن قرارات آلية خاطئة فمن التقليدي أن تتحمل الإدارة المسؤولية عن أخطاء موظفيها ولكن ماذا عندما يكون الخطأ ناتجاً عن خوارزمية ذاتية التعلم لا يمكن تتبع قرارها بشكل واضح فإن الفقه القانوني المعاصر يتجه نحو تبني نظرية المخاطر التي تجعل

الإدارة مسؤولة موضوعياً عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تستخدمها بغض النظر عن ثبوت الخطأ الشخصي وذلك لضمان جبر ضرر المتضررين وتحفيز الإدارة على تبني معايير أمان صارمة في تصميم وتشغيل هذه الأنظمة وتختلف المعالجة القانونية بين الدول ففي فرنسا تم إقرار مبادئ توجيهية لمسؤولية الإدارة عن الأنظمة الآلية بينما في التشريعات العربية لا تزال النصوص تقليدية تحتاج للتطوير وتشترط بعض القوانين إثبات الخطأ الفني أو الإهمال في الصيانة لإقامة المسؤولية وهو ما يصعب على المواطن العادي ويهدر حقه في التعويض وإن تطوير نظام مسؤولية إدارية خاص بالذكاء الاصطناعي يتطلب توازناً دقيقاً بين تشجيع الابتكار التقني وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين وضمان شفافية الأنظمة الآلية وخضوعها لرقابة قضائية فعالة تمنع الإفلات من المسؤولية تحت ذريعة التعقيد التقني

## الفصل الثالث

## حوكمة الإدارة الرقمية: الشفافية والمساءلة

تُعد حوكمة الإدارة الرقمية إطاراً مؤسسياً وقانونياً يهدف لضمان كفاءة وشفافية ومساءلة الممارسات الإدارية في البيئة الإلكترونية فإن مبادئ الحوكمة الرقمية تشمل وجوب نشر المعلومات الإدارية بشكل استباقي وميسر على المنصات الإلكترونية الرسمية وحق المواطنين في الوصول للبيانات العامة باستثناء ما يتعلق بالأمن القومي والخصوصية الشخصية وضرورة توثيق القرارات الإلكترونية بسجلات رقمية مؤرشفة قابلة للمراجعة والتدقيق ووجوب إتاحة قنوات رقمية فعالة لتقديم الشكاوى والطعون ومتابعتها وتختلف درجات تطبيق الحوكمة الرقمية بين الدول العربية ففي بعضها توجد بوابات إلكترونية شاملة للخدمات بينما في بعضها الأخر تقتصر الرقمنة على إجراءات محدودة وتظهر أهمية الحوكمة في منع الفساد الإداري الرقمي مثل التلاعب في المناقصات الإلكترونية أو التمييز في تقديم الخدمات أو استغلال البيانات الشخصية لأغراض غير مشروعة وإن غياب آليات المساءلة الرقمية الفعالة يهدد ثقة المواطنين في التحول الرقمي ويحول دون تحقيق فوائده المرجوة في تحسين جودة الخدمات

وتعزيز النزاهة الإدارية وإن نجاح حوكمة الإدارة الرقمية يتطلب إرادة سياسية حقيقية واستثماراً في البنية التقنية وتدريباً مستمراً للعاملين في القطاع العام على معايير الشفافية والمساءلة الرقمية

الفصل الرابع

الضبط الإداري للأمن السيبراني والتحديات القانونية

يُعد الأمن السيبراني من أهم مجالات الضبط الإداري الحديث حيث تتحمل الإدارة العامة مسؤولية حماية البنى التحتية الرقمية والبيانات الحكومية الحساسة من الاختراقات والهجمات الإلكترونية فإن الضبط الإداري في هذا المجال يتضمن إصدار لوائح فنية ملزمة لمعايير الأمان السيبراني ومراقبة امتثال المؤسسات الحكومية والخاصة لهذه المعايير واتخاذ إجراءات وقائية وعلاجية عند اكتشاف الثغرات الأمنية وتثير ممارسة الضبط الإداري السيبراني تحديات قانونية تتعلق بتوازن ضرورات الأمن مع حماية الحريات الفردية مثل خصوصية

الاتصالات وحرية تدفق المعلومات فمن جهة تملك الإدارة سلطة مراقبة الشبكات الحكومية وكشف التهديدات الأمنية ومن جهة أخرى يجب ألا تتحول هذه السلطة إلى أداة للمراقبة الجماعية أو قمع الرأي وتختلف التشريعات في تنظيم هذا التوازن ففي فرنسا يخضع الضبط السيبراني لرقابة قضائية صارمة بينما في بعض الدول العربية تمنح القوانين صلاحيات واسعة للأجهزة الأمنية مع ضمانات محدودة وإن تطوير إطار قانوني متوازن للضبط السيبراني يتطلب مشاركة واسعة من الخبراء القانونيين والتقنيين وممثلي المجتمع المدني لضمان حماية فعالة للأمن القومي مع الحفاظ على الحريات والحقوق الرقمية للمواطنين في عصر تزداد فيه التهديدات الإلكترونية تعقيداً وخطورة

## الفصل الخامس

## مشروعية القرارات الإدارية التلقائية الصادرة عن الخوارزميات

تتزايد استخدامات الخوارزميات في إصدار قرارات إدارية تلقائية مثل منح التراخيص أو تحديد الاستحقاقات الضريبية أو فرز طلبات التوظيف مما يثير تساؤلات جوهرية حول مشروعية هذه القرارات من منظور القانون الإداري التقليدي الذي يفترض تدخلاً بشرياً في عملية اتخاذ القرار فإن المبدأ الأساسي هو أن القرار الإداري يجب أن يكون مسبباً ومعللاً بحيث يفهم المواطن الأسباب القانونية والواقعية التي بني عليها وهذا يتطلب أن تكون الخوارزميات المستخدمة قابلة للتفسير وشفافة في منهجيتها وتختلف المواقف القانونية فمنها من يشترط تدخلاً بشرياً نهائياً في كل قرار فردي ومنها من يجيز الأتمتة الكاملة مع ضمانات مراجعة لاحقة وتظهر التحديات العملية في صعوبة فهم المواطنين للقرارات الآلية المعقدة وفي صعوبة الطعن فيها أمام القضاء لعدم وضوح معاييرها وإن ضمان مشروعية القرارات الآلية يتطلب اعتماد مبادئ التصميم الأخلاقي للخوارزميات ووجوب إخطار المتأثرين بطبيعة القرار الآلي وحقهم في طلب مراجعة بشرية للقرار وإن التطور التشريعي في هذا المجال يجب أن يواكب التقدم التقني مع الحفاظ على

الضمانات الإجرائية الأساسية التي كفلها القانون الإداري التقليدي للمواطنين في مواجهة تعسف الإدارة

الفصل السادس

التعاقد الإلكتروني في العقود الإدارية: الأحكام والتطبيقات

يشهد التعاقد الإداري تحولاً نحو المنصات الإلكترونية التي تتيح إبرام العقود وتنفيذها ومتابعتها رقمياً مما يطرح إشكاليات قانونية جديدة تتعلق بصحة التوقيع الإلكتروني وأثره في إثبات الإرادة التعاقدية وسرية العروض في المناقصات الإلكترونية وآليات حل النزاعات الناشئة عن العقود الرقمية فإن المبدأ العام هو مساواة التوقيع الإلكتروني الموثق بالتوقيع الخطي في الحجية القانونية شريطة توافر شروط الأمان والمصادقة المقررة نظاماً وتختلف التشريعات العربية في تنظيم التعاقد الإلكتروني الإداري ففي مصر ينظمه قانون التوقيع الإلكتروني ولائحة المشتريات الحكومية

الإلكترونية بينما في الجزائر توجد نصوص متفرقة تحتاج للتوحيد وتظهر أهمية الضوابط الإجرائية في المناقصات الإلكترونية لمنع التلاعب مثل تأمين قنوات تقديم العروض وضمان تكافؤ الفرص بين المتنافسين وتسجيل كافة الإجراءات رقمياً لأغراض الرقابة اللاحقة وإن فعالية التعاقد الإلكتروني الإداري تتطلب بنية تحتية تقنية موثوقة وكوادر مدربة وأطراً قانونية مرنة تواكب التطور التقني مع الحفاظ على مبادئ المنافسة الشفافة وحماية المال العام التي تحكم العقود الإدارية التقليدية

الفصل السابع

آليات مكافحة الفساد في العقود الإدارية للمشاريع الكبرى

تُعد المشاريع الكبرى مجالاً خصباً لممارسات الفساد الإداري مثل الرشوة والمحسوبية وتضخيم التكاليف مما يستدعي آليات رقابية متطورة في البيئة الرقمية

فإن مكافحة الفساد في العقود الإلكترونية تتطلب شفافية كاملة في نشر وثائق المناقصات والعقود ونتائج التنفيذ ومنصات إلكترونية للإبلاغ عن المخالفات مع حماية هوية المبلغين وأنظمة ذكاء اصطناعي لكشف الأنماط المشبوهة في العطاءات والمدفوعات وتختلف فعالية هذه الآليات بين الدول حسب استقلالية هيئات الرقابة ودرجة انفتاح البيانات العامة وتظهر التحديات في مقاومة التغيير من قبل المستفيدين من الشبكات الفساد التقليدية وفي الحاجة لتوافق دولي لمكافحة الفساد العابر للحدود في المشاريع الممولة دولياً وإن نجاح مكافحة الفساد الرقمي يتطلب إرادة سياسية حقيقية وتشريعات تجرم الأفعال الفسادية الإلكترونية بوضوح وتعاوناً مؤسسياً بين أجهزة الرقابة الإدارية والقضائية والنيابية لضمان محاسبة الفاسدين واسترداد الأموال المنهوبة وتعزيز ثقة المواطنين في نزاهة إدارة المال العام

## الفصل الثامن

## الرقابة القضائية على قرارات سحب اليد وإيقاف

الموظفين

تُعد قرارات سحب اليد عن الوظائف العامة وإيقاف الموظفين من الإجراءات الإدارية الحساسة التي تمس الحقوق الوظيفية وتستدعي رقابة قضائية إدارية مشددة لضمان مشروعيتها وعدم تعسف الإدارة في استخدامها فإن المبدأ القانوني هو أن هذه القرارات يجب أن تستند لأسباب تأديبية أو إدارية جادة ومثبتة وأن تراعي مبدأ التناسب بين الخطأ والجزاء وأن تحترم حقوق الدفاع للموظف الموقوف وتختلف المعايير القضائية في الرقابة على هذه القرارات فمنها ما يكتفي بمراقبة الشكل والإجراءات ومنها ما يمتد لمراقبة ملاءمة القرار للواقع وتظهر التحديات في العصر الرقمي مثل استخدام أدلة رقمية في التحقيقات الإدارية وضمان صحتها ومشروعيتها وحق الموظف في الاطلاع عليها ومناقشتها وإن فعالية الرقابة القضائية تتطلب قضاة إداريين مدربين على التعامل مع الأدلة الإلكترونية وفهم تعقيدات البيئة الرقمية في العمل العام مع الحفاظ على الضمانات الإجرائية التقليدية التي تحمي الموظفين من التعسف الإداري تحت أي

ذريعة كانت

## الفصل التاسع

## نظرية سحب القرارات الإدارية: دراسات مقارنة حديثة

تُعد نظرية سحب القرارات الإدارية من النظريات الأساسية في القانون الإداري التي توازن بين مبدأ استقرار المراكز القانونية وضرورة تصحيح الأخطاء الإدارية فإن السحب يعني إلغاء القرار الإداري بأثر رجعي لتصحيح عيب في المشروعية أو الملاءمة وتختلف المعالجة القانونية للسحب بين القرارات المنشئة للحقوق والقرارات غير المنشئة ففي الأولى يكون السحب مقيداً بضمانات أشد لحماية المكتسبات وفي الثانية يكون أكثر مرونة لتصحيح أخطاء الإدارة وتظهر المستجدات الرقمية تحديات مثل سحب القرارات الإلكترونية التي تم تنفيذها آلياً وإمكانية استعادة الوضع السابق وتعويض المتضررين من السحب غير المبرر وتختلف التشريعات العربية في

تنظيم السحب ففي فرنسا يوجد قضاء إداري غني بالمبادئ في هذا المجال بينما في الدول العربية تحتاج النصوص للتطوير لمواكبة التعقيدات الحديثة وإن تطوير نظرية السحب في العصر الرقمي يتطلب قواعد واضحة للإجراءات الإلكترونية للسحب وضمانات للإخطار الفعّال للمتأثرين وآليات سريعة لجبر الضرر الناتج عن السحب غير المشروع للحفاظ على ثقة المواطنين في استقرار المعاملات مع الإدارة الإلكترونية

## الفصل العاشر

## حماية الحقوق الرقمية للمواطنين في مواجهة الإدارة الإلكترونية

يُعد حماية الحقوق الرقمية للمواطنين من أهم التحديات القانونية في ظل توسع الإدارة الإلكترونية حيث تشمل هذه الحقوق حق الخصوصية في البيانات الشخصية وحق الأمان في المعاملات الإلكترونية وحق

الوصول العادل للخدمات الرقمية وحق الطعن في القرارات الآلية فإن التشريعات الحديثة تتجه نحو إقرار قوانين شاملة لحماية البيانات الشخصية تلزم الإدارة بالحصول على موافقة صريحة لجمع البيانات وتحديد الغرض من استخدامها وضمان دقتها وأمانها وتختلف درجة الحماية بين الدول ففي الاتحاد الأوروبي يوجد نظام صارم بموجب اللائحة العامة لحماية البيانات بينما في الدول العربية تتفاوت التشريعات من متقدمة إلى بدائية وتظهر التحديات في موازنة ضرورات العمل الإداري مع حماية الخصوصية وفي فعالية آليات الرقابة على معالجة البيانات الحكومية وإن ضمان الحقوق الرقمية يتطلب هيئات رقابية مستقلة لمراقبة امتثال الإدارة لقوانين حماية البيانات وسلطة فرض عقوبات على المخالفين وسبل انتصاف فعالة للمواطنين المتضررين من انتهاكات خصوصيتهم في العصر الرقمي

الفصل الحادي عشر

الشفافية في القرارات الإدارية الإلكترونية وحق الوصول للمعلومات

يُعد حق الوصول للمعلومات الإدارية من الركائز الأساسية للديمقراطية الحديثة والمساءلة الإدارية وفي البيئة الرقمية يتحول هذا الحق إلى إمكانية الوصول الفوري للبيانات والقرارات عبر منصات إلكترونية مفتوحة فإن مبدأ الشفافية الرقمية يفرض على الإدارة نشر المعلومات بشكل استباقي وبصيغ قابلة للمعالجة الآلية وتسهيل البحث والاستخدام مع احترام استثناءات محددة تتعلق بالأمن القومي والخصوصية وتختلف تطبيقات هذا المبدأ بين الدول فمنها يتبنى سياسة البيانات المفتوحة الشاملة ومنها يقتصر على نشر معلومات محدودة وتظهر التحديات في جودة البيانات المنشورة وحداثتها وسهولة الوصول لها وفهمها من قبل المواطنين العاديين وإن فعالية الشفافية الرقمية تتطلب معايير فنية موحدة لنشر البيانات وآليات تفاعلية لاستفسارات المواطنين ورقابة مستقلة على امتثال الإدارة لالتزامات الشفافية لضمان أن تكون الرقمنة أداة لتعزيز المشاركة المجتمعية وليس مجرد واجهة تقنية دون مضمون ديمقراطي حقيقي

## الفصل الثاني عشر

## فعالية القضاء الإداري في ظل التحول الرقمي

يواجه القضاء الإداري تحدياً مزدوجاً في العصر الرقمي: من جهة ضرورة تطوير إجراءاته وتقنياته لمواكبة سرعة التعقيدات الرقمية ومن جهة أخرى الحفاظ على ضمانات التقاضي العادل وحقوق الدفاع فإن التحول الرقمي للقضاء الإداري يشمل رفع الدعاوى إلكترونياً وتبادل المستندات رقمياً وعقد الجلسات عن بعد واستخدام الذكاء الاصطناعي المساعد في البحث القانوني وتختلف درجات هذا التحول بين الدول فمنها أنشأ محاكم إدارية رقمية متكاملة ومنها لا يزال في مراحل أولية وتظهر التحديات في ضمان الأمان السيبراني للمنصات القضائية وحماية سرية المداولات وضمان وصول جميع الأطراف للتقنيات اللازمة للتقاضي الرقمي وإن نجاح التحول الرقمي للقضاء الإداري يتطلب استثماراً في البنية التحتية

وتدريباً للقضاة والموظفين على الأدوات الرقمية وتطوير نصوص إجرائية مرنة تنظم التقاضي الإلكتروني مع الحفاظ على الجوهر الضماني للتقاضي الإداري التقليدي

## الفصل الثالث عشر

## التحديات القانونية للبيانات الضخمة في العمل الإداري

تُعد البيانات الضخمة من أهم الموارد في الإدارة الحديثة حيث تتيح تحليل أنماط السلوك وتحسين الخدمات وتوقع الاحتياجات ولكن استخدامها يثير تحديات قانونية تتعلق بالخصوصية والتمييز والشفافية فإن جمع وتحليل كميات هائلة من البيانات الشخصية لأغراض إدارية قد يؤدي لانتهاك الخصوصية إذا لم يكن مقيداً بضمانات صارمة كما قد تنتج الخوارزميات تحليلات تمييزية ضد فئات معينة إذا كانت البيانات المدخلة تحوي تحيزات تاريخية وتختلف المعالجة القانونية بين الدول فمنها يفرض دراسات تأثير على

الخصوصية قبل مشاريع البيانات الضخمة ومنها يعتمد على الرقابة اللاحقة وتظهر التحديات في صعوبة فهم المواطنين لكيفية استخدام بياناتهم وفي محدودية الرقابة الفعالة على الخوارزميات المعقدة وإن تنظيم استخدام البيانات الضخمة إدارياً يتطلب مبادئ واضحة للحد الأدنى من البيانات وضرورة الغرض المحدد وشفافية المعالجة وحق الأفراد في معرفة واستخدام وتصحيح بياناتهم لضمان أن تخدم التكنولوجيا الصالح العام دون المساس بالحقوق الأساسية

## الفصل الرابع عشر

## المسؤولية عن انتهاكات الخصوصية في الأنظمة الإدارية الرقمية

تتعرض الأنظمة الإدارية الرقمية لخطر انتهاكات الخصوصية سواء بسبب أخطاء تقنية أو هجمات إلكترونية أو إساءة استخدام من الداخل مما يثير مسألة تحديد المسؤولية القانونية عن هذه الانتهاكات

فإن المبدأ العام هو مسؤولية الإدارة عن حماية البيانات التي تجمعها وتعالجها سواء كانت المسؤولية عقدية تجاه المتعاملين أو تقصيرية تجاه أي متضرر وتختلف معايير إثبات المسؤولية فمنها يشترط ثبوت الخطأ الإداري ومنها يتبنى مسؤولية موضوعية لتسهيل جبر الضرر وتظهر التحديات في تحديد المسؤول في الأنظمة المعقدة متعددة الجهات وفي تقدير التعويض المناسب للضرر المعنوي الناتج عن انتهاك الخصوصية وإن تطوير نظام مسؤولية فعال يتطلب نصوصاً واضحة تحدد واجبات الإدارة في حماية البيانات وآليات سريعة للتعويض ورقابة مستقلة لضمان الامتثال مع تعزيز ثقافة حماية الخصوصية داخل الجهاز الإداري كقيمة مؤسسية أساسية وليس مجرد التزام قانوني شكلي

## الفصل الخامس عشر

## الذكاء الاصطناعي التفسيري وحق المواطن في فهم القرارات الإدارية

يُعد حق المواطن في فهم الأسباب الكامنة وراء القرارات الإدارية التي تمس حقوقه من الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة وفي عصر الخوارزميات المعقدة يصبح هذا الحق تحدياً تقنياً وقانونياً فإن مبدأ القابلية للتفسير يفرض أن تكون الأنظمة الآلية المستخدمة في اتخاذ القرارات الإدارية قادرة على تقديم تبريرات مفهومة للبشر حول منطق قراراتها وتختلف التطبيقات فمنها يتبنى خوارزميات شفافة بالتصميم ومنها يعتمد على أدوات تفسير لاحقة للنماذج المعقدة وتظهر التحديات في الموازنة بين دقة الخوارزميات المعقدة وقابليتها للتفسير وفي تكلفة تطوير أنظمة قابلة للتفسير وإن ضمان حق الفهم يتطلب معايير فنية للشفافية الخوارزمية ووجوب إرفاق القرارات الآلية بتفسيرات مبسطة وحق المتأثرين في طلب مراجعة بشرية للقرار مع تعليل وافٍ لضمان أن تظلم التكنولوجيا أداة للعدالة وليس غطاءً للتعسف الإداري المستتر وراء تعقيد تقني

الفصل السادس عشر

## العقود الذكية وتطبيقاتها في التعاقد الإداري

تُعد العقود الذكية المبنية على تقنية البلوك تشين من التطورات الواعدة في التعاقد الإداري حيث تتيح تنفيذ بنود العقد آلياً عند تحقق شروط محددة مما يقلل النزاعات ويزيد الكفاءة ولكن تطبيقها يثير إشكاليات قانونية تتعلق بالمرونة اللازمة للتعامل مع الظروف الطارئة وبمسؤولية الأخطاء في الكود البرمجي وبنطاق الرقابة القضائية على التنفيذ الآلي فإن المبدأ الأساسي هو أن العقود الذكية يجب أن تخضع لنفس مبادئ التعاقد الإداري من مشروعية وتوازن مالي واحترام الحقوق العامة وتختلف التجارب العالمية فمنها يقتصر على تطبيقات محدودة ومنها يطور أطراً قانونية شاملة وتظهر التحديات في صعوبة تعديل العقود الذكية بعد النشر وفي تحديد المسؤولية عند وجود ثغرات أمنية وإن تطوير العقود الذكية إدارياً يتطلب أطراً قانونية مرنة تعترف بالحجية القانونية للتنفيذ الآلي مع الحفاظ على سلطة الإدارة في التعديل للمصلحة العامة وسلطة القضاء في الرقابة على المشروعية

لضمان أن تخدم التكنولوجيا كفاءة الإدارة دون المساس بالضمانات القانونية الأساسية

## الفصل السابع عشر

## الرقابة على خوارزميات التوظيف والترقيات في الوظيفة العامة

تتزايد استخدامات الخوارزميات في عمليات التوظيف والترقيات في القطاع العام لتحسين الكفاءة وتقليل التحيز البشري ولكن هذه الممارسات تثير مخاوف قانونية حول التمييز الخوارزمي وشفافية المعايير وحق المرشحين في الطعن فإن المبدأ القانوني هو أن أنظمة التوظيف الآلية يجب أن تخضع لمعايير موضوعية وغير تمييزية وقابلة للمراجعة والتدقيق وتختلف المعالجة القانونية فمنها يفرض دراسات تأثير على المساواة قبل الاعتماد ومنها يعتمد على الرقابة اللاحقة للشكاوى وتظهر التحديات في صعوبة كشف التحيزات الخفية في البيانات والتدريب وفي ضمان حق

المرشحين في فهم معايير التقييم وإن ضمان عدالة التوظيف الرقمي يتطلب شفافية في معايير الخوارزميات وإتاحة طرق طعن فعالة ورقابة مستقلة على تصميم وتشغيل هذه الأنظمة لضمان أن تعزز التكنولوجيا تكافؤ الفرص في الوظيفة العامة وليس العكس

## الفصل الثامن عشر

## الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد في الإدارة الرقمية

يُعد المبلغون عن الفساد عنصراً حاسماً في كشف الممارسات غير القانونية في الإدارة ولكن الإبلاغ في البيئة الرقمية يثير مخاطر خاصة تتعلق بتتبع هوية المبلغ والانتقام الإلكتروني فإن الحماية القانونية الفعالة تتطلب قنوات إبلاغ آمنة ومشفرة تضمن سرية هوية المبلغ وحماية بياناته من التسرب وحظر أي إجراءات انتقامية ضده مع توفير سبل انتصاف سريعة

في حال حدوث انتهاكات وتختلف درجات الحماية بين الدول فمنها يسن قوانين شاملة لحماية المبلغين ومنها يعتمد على نصوص متفرقة غير كافية وتظهر التحديات في التعاون الدولي لحماية المبلغين في قضايا الفساد العابر للحدود وفي موازنة حق الدفاع للمشتكى ضده مع حماية المبلغ وإن تعزيز حماية المبلغين الرقميين يتطلب أطراً قانونية واضحة وهيئات رقابية مستقلة وثقافة مؤسسية تدعم النزاهة لضمان أن يكون الإبلاغ أداة فعالة لمكافحة الفساد وليس مغامرة محفوفة بالمخاطر للمواطنين الشرفاء

الفصل التاسع عشر

التعاون الدولي في مكافحة الجرائم الإلكترونية الإدارية

تتسم الجرائم الإلكترونية الإدارية مثل اختراق الأنظمة الحكومية وسرقة البيانات والتلاعب في المناقصات الرقمية بطابع عابر للحدود مما يستدعي تعاوناً دولياً وثيقاً في المكافحة فإن هذا التعاون يشمل تبادل

المعلومات الاستخباراتية وتنسيق التحقيقات وتسليم المجرمين ومساعدة بعضها في جمع الأدلة الرقمية وتختلف آليات التعاون فمنها يعتمد على معاهدات ثنائية ومنها على شبكات إقليمية ودولية وتظهر التحديات في اختلاف التشريعات الوطنية حول تعريف الجرائم الإلكترونية وضمانات الإجراءات وفي احترام السيادة الوطنية أثناء التحقيقات المشتركة وإن تعزيز التعاون الدولي يتطلب توحيداً جزئياً للمعايير القانونية وبناء قدرات في الدول النامية وإنشاء قنوات اتصال سريعة وآمنة لضمان أن تكون العولمة الرقمية أداة للعدالة وليس ملاذاً آمناً للمجرمين الإلكترونيين الذين يستهدفون المصالح العامة

الفصل العشرون

نحو قانون إداري رقمي موحد: رؤية مستقبلية

نصل في هذا الفصل الختامي إلى الدعوة لتطوير إطار قانوني إداري رقمي موحد يجمع بين أفضل الممارسات

العالمية والخصوصيات المحلية لمواجهة تحديات العصر الرقمي فإن هذا الإطار يجب أن يستند لمبادئ أساسية مثل مشروعية الممارسات الرقمية وحماية الحقوق الأساسية وشفافية الأنظمة الآلية ومساءلة الإدارة عن أخطائها وفعالية الرقابة القضائية وتختلف التطبيقات الوطنية لهذه المبادئ حسب السياقات المحلية ولكن التوافق على الحد الأدنى من المعايير يسهل التعاون ويحمي الحقوق في الفضاء الرقمي العابر للحدود وتظهر أهمية هذا الإطار الموحد في توفير اليقين القانوني للمتعاملين مع الإدارة الرقمية وتشجيع الابتكار المسؤول وضمان عدالة فعالة في البيئة الإلكترونية وإن تحقيق هذه الرؤية يتطلب حواراً مستمراً بين المشرعين والقضاة والخبراء التقنيين والمجتمع المدني لتطوير قانون إداري رقمي ديناميكي يواكب التطور التقني المتسارع مع الحفاظ على القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تشكل جوهر الدولة القانونية الحديثة في القرن الحادي والعشرين

## الختام

وبعد أن أتممنا كتابة الفصول العشرين التي تضمنها هذا الكتاب الموسوعي الشامل والذي غطى كافة الجوانب المتعلقة بالمستجدات العصرية في القانون الإداري من منظور أكاديمي وقانوني عميق ومتخصص فإننا نأمل أن نكون قد وفقنا في تقديم إضافة علمية حقيقية تخدم الباحثين والطلاب والمهتمين بالعلوم القانونية والإدارية في مختلف أنحاء العالم العربي والإسلامي والعالم أجمع فإن الجهد المبذول في هذا الكتاب هو جهد متواضع أمام عظمة الموضوع وشموليته وتعقيداته ولكنه جهد صادق ومخلص يهدف إلى وجه الله سبحانه وتعالى ونشر النفع بين الناس فإن العلم نور والجهل ظلام وما نحاوله هنا هو إضاءة بعض الزوايا المظلمة في فهمنا للتحولات الرقمية المعقدة التي يشهدها القانون الإداري المعاصر ونأمل أن يكون هذا الكتاب نقطة انطلاق لأبحاث أخرى أكثر عمقا واتساعا في المستقبل القريب بإذن الله تعالى تسهم في تطوير منظومة القانون الإداري الرقمي لتحقيق عدالة إدارية أكثر كفاءة وشفافية وإنسانية في عصر التحول التقني المتسارع

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الطبعة الأولى 2026

حقوق الملكية محفوظة للمؤلف يمنع النسخ أو الطبع أو النشر أو التوزيع إلا بإذن خطي من المؤلف